الباب الخامس

التجارة الدولية عند العرب

التجارة الدولية عند العرب

عُرف العرب تاريخياً بإتقانهم للتجارة، وبقدرتهم على التوسع في تجارتهم البرية والبحرية، ومهاراتهم في التعامل مع أقاليم بعيدة عن أرضهم، إذ استطاعوا أن يسيطروا في حقب تاريخية معينة على الطرق والمؤسسات والمراكز التجارية، في الأقاليم التي قامت فيها اقتصادات متطورة، وأسواق تبادل خارجي بمقاييس تلك الحقب واحتلت مكة المكرمة مركزاً دينياً وتجارياً بارزاً في القرن السادس الميلادي بسيطرتها على طرق التجارة المارة في غرب الجزيرة العربية، وعلى تجارة القوافل الغنية في الجزيرة نفسها، وتولت مبادلة البضائع الهندية والحبشية، وبخور اليمن، بإنتاج الشام وبلاد البحر الأبيض المتوسط }لإِيْلافِ قُرَيْشٍ إيلافِهم رحْلَةَ الشِّتاءِ والصَّيْفِ{ ، وكانت تتاجر نقداً ومقايضة، وتدير عمليات الإقراض والإئتمان ومع استقرار الدولة العربية الإسلامية، والتطور الذي أصاب جميع فروع الحياة، ومع نظرة الإسلام الإيجابية إلى التجارة والعمل، فقد تحولت العواصم العربية إلى مراكز تجارية مهمة، كمكة المكرمة، والبصرة، والحيرة، ودمشق وطرسوس والقاهرة، وبغداد.

ويمكن تقسيم تاريخ التجارة العربية كما يلى:

فى العصور القديمة قبل الاسلام يذكر نص شلجي ملك سومر وأكاد (٢٠٢٩-١٩٨٢ ق.م) وجود صناعة للسفن في مجان (عمان اليوم) ، ويدل عثور المنقبين على أختام ومواد أخرى من عمل الهند، في أور وكيش والبحرين ومواضع أخرى من الساحل العربي الشرقي، على أن الاتصال التجاري بالبحر كان معروفا في الألف الثالثة قبل الميلاد، وأن حركة الاتصال هذه كانت مستمرة عامرة، وأن بعض مواضع الخليج مثل البحرين كانت من مراسي السفن الشهيرة في تلك الأيام، تقصدها السفن القادمة من العراق في طريقها إلى الهند، والعكس.

وعن العصور الوسطى :يقول المؤرخ الإغريقي اجاثرخيدس الذي عاش في القرن الثاني قبل الميلاد: لا يبدو ان ثمة شعباً اغنى من السبئيين واهل جرهاء كانوا وكلاء عن كل شيء يقع تحت اسم النقل بين آسيا وأوروبا، وهم الذين جعلوا سورية البطلمية غنية، واتاحوا للتجار الفنيقيين تجارة رابحة، وآلافاً من اشياء أخرى ووصفهم بأنهم محاربون أشداء وملاحون مهرة يبحرون في سفن كبيرة إلى مستعمراتهم ليأتوا بمنتجات لاتتوفر إلا هناك، كما أن شبكة التجارة العربية متعاونة متكاملة فيما بينها، فنجد أن مملكة تدمر قامت ببناء حوض للسفن في مملكة

ميسان فكان هذا يتيح نقل البضائع من مينائيها الآخرين على الفرات دورا اوروبوس وسورا (قرية الحمام شرقي سد الثورة) وتُعرف بعض أسماء التدمريين الذين كانوا يملكون سفناً في الخليج العربي والمحيط الهندي، وكان التجار الصينيون زاروا المنطقة بدورهم عام ٩٧م وتحدثوا عن ميناء ميسان، وكان ميناء ميسان خاراكس الناشيء قويا بحيث حل فيما بعد محل الجرهاء في تجارة العطور، وعلى الرغم من عدم إطلال مملكة الأنباط بشكل مباشر على الخليج العربي إلا انها تمكنت من الوصول له بالنقل البري أولا ثم التحميل على السفن، فقد تم العثور على نبطية في موقع ثاج القريب من الخليج العربي، وقد تم العثور على مصنوعاتهم لاسيما البيض المصبوغ على طول الشاطيء الشرقي قرب البحرين، وموانيء اليمن وعمان، ومواقع أثرية مثل قرية الفاو على طريق البخور، كما وجدت فخاريات نبطية في الهند، ونقوش نبطية متناثرة في مناطق البحر المتوسط مثل: تينوس، ورودوس، كوس، ديلوس وميليتوس في بحر إيجة وبوتسوولي وروما في إيطاليا أما السبئيين فتاريخ الإبحار والتجارة قديم عندهم فهناك وجود للسبئيين في أفريقيا منذ القديم حيث أسسوا مملكة دمط في الحبشة في القرن الثامن قبل الميلاد.

التجارة البحرية: كانت التجارة البحرية حقا مطلقا للعرب منذ فجر

التاريخ، ولم يظهر في تلك العصور من ينافس العرب فيه إلا الإغريق الذين نشطوا لفترة محدودة محاولين فك السيطرة العربية على التجارة البحرية بين الهند ومصر وما لبثوا أن توقفوا بينما حافظت التجارة العربية على استمرارها وكان للجزيرة العربية مواني عديدة بعضها لايزال نشطا حتى اليوم، أهم المواني في شرق الجزيرة العربية: الأبلة، ميناء الجرهاء،عمانا، صحار أهم موانى جنوب الجزيرة العربية: المخا، قنا، عدن، موسكا (سمهرم)، وفي غرب الجزيرة العربية: ميناء الشعيبة وميناء أيلة وميناء لويكة كومة (الحوراء) ومن الطرق التي استعملها العرب إلى الهند الإبحار من فرات ميسان إلى الديبل على نهر الأندوس وكذلك من الأبلة مرورا بعمانا ثم الهند أما من مواني اليمن مثل قنا وموزا أو ميناء جرهاء فيتم الإبحار من هناك مباشرة إلى الهند دون الحاجة للتوقف للتزود.

التجارة البرية:وكانت التجارة البرية تمتد حتى وقت قريب إلى القوقاز من الطريق الذي يبدأ من قنأ بحضرموت، ويتفرع منه فرعان إلى نجران ومن نجران يتجه الطريق شمالاً بشرق إلى وادي الدواسر ويمر بقرية الفاو ثم الأفلاج فاليمامة، حيث يتفرع منه طريقان آخران، أحدهما يتجه شرقاً نحو الخليج العربي والآخر شمالاً صوب بلاد الشام.

الطريق الثاني يبدأ من الركن الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية حيث ممالك سبأ ومعين وحمير وأوسان وقتبان، ويتجه نحو الشمال مخترقاً الحدود الشمالية لمنطقة سبأ، ثم يتخذ بعد ذلك شكل ممر ضيق يقع في أرض المعينين، ثم يستمر الطريق شمالاً إلى ديدان العلا الحالية ثم إلى مدين البدع حالياً ولا تزال هناك آثار شاخصة تومئ إلى حياة الرفاهية والثروة الكبيرة التي كانت تتمتع بها هاتان المدينتان ومن مدين يواصل الطريق مسيره إلى أيلة(العقبة حاليا ً) ثم بعد ذلك إلى البتراء عاصمة دولة الأنباط، ثم يتفرع إلى فرعين، أحدهما يتجه إلى تدمر في الشمال، والآخر يتجه صوب الغرب مع ميل خفيف بإتجاه الشمال الغربي حيث يصل إلى غزة على الشاطئ الفلسطيني وعلى هذا الطريق كانت تسير قوافل قريش قبل الإسلام في رحلتيها المشهورتين، إحداهما في الشتاء إلى اليمن والأخرى في الصيف إلى الشام.

الطريق الثالث هو الذي يأتي من منطقة حضرموت وعمان ويتجه إلى واحة يبرين عبر الحافة الشرقية للربع الخالي، ثم يواصل إلى الجرهاء على الخليج، فالعراق، ويتجه من يبرين إلى اليمامة حيث يلتقي بفروع الطريق الغربي المتجه إلى بلاد الشام.

الطريق الرابع يخترق الجزيرة العربية شمالاً بشرق حيث يبدأ من مكة وينتهي بوادي الرافدين، واشتهر باسم درب الحيرة. ولا تزال هناك آثار شاخصة لهذا الطريق، الذي أصبح طريقاً رئيسياً للحج والتجارة في صدر الإسلام وعرف باسم درب زبيدة.

وقد كان للطرق التجارية البرية الممتدة من جنوب الجزيرة العربية إلى شمالها دور رئيس في حياة السكان لأنها كانت عاملاً مهماً في اتصالهم بالأمم الأخرى وبسبب ازدهار الحركة التجارية نهضت مرافق الحياة المختلفة وكانت الحبوب والطيوب والنسيج والأحجار الكريمة والمعادن والذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص أهم السلع التي تاجروا فيها عبر هذه المسارات التجارية وفي أوائل القرن الرابع الميلادي تدهورت تجارة القوافل بسبب كساد أسواق البخور في جنوب الجزيرة العربية ؛ لأن البخور كان أهم سلع التجارة في العالم القديم ؛

لاستخدام في الطقوس الدينية التي تمارس في المعابد والقصور وحتى في بيوت عامة الناس.

وتدل قائمة التدفقات السلعية وحركتها على مدى اتساع التجارة الدولية عند العرب في القرنين الثالث والرابع الهجريين وما بعدهما: فالذهب والرقيق يجلبان من شرق أفريقيا والرقيق والفرو والدروع والسيوف من أوروبا الشرقية ومن بلاد الترك، وغراء السمك من الخزر، والمسك من التبت، والرصاص القلعي من ملقة، والثياب الحريرية والغضائر والكاغد (الورق) من الصين، والبسط والسجاد من أرمينية، والتوابل والأحجار الكريمة والعقاقير والرماح والكافور من الهند، والقطن والمنسوجات الحريرية والفرو والرقيق من ما وراء النهر، والسجاد والقلانس والفواكه والأشربة من إيران، والديباج الرومي والثياب الكتانية والأرز والبسط من بلاد الروم.

بعد الإسلام

الفترة الأولى:وتمتد من تاريخ ٦٤٠ حتى ١٤٩٨ وهي عصر عافية التجارة العربية، وصلت شبكة التجارة العربية أطراف العالم المعروف ببعضها فوصلوا بتجارتهم من المغرب غربا حتى شرق الصين غربا ومن روسيا شمالا حتى أسفل قارة أفريقيا جنوبا.

كانت العوامل السياسية هي الأساس في تقلص شبكة التجارة العربية، فبعد سقوط غرناطة عام ١٤٩٢ بدأت الشعوب في قارة أوروبا تحس بزوال العدو المشترك الذي جمعوا انفسهم ضده وضرورة تكوين كيانات قومية تعتبر أوطانا لهم في ما سمي لاحقا في الأدبيات الأوروبية بعصر النهضة الذي لم يكن سوى عصر التشكل وهو الاسم الحقيقي لما حدث حيث لم يتميز ذلك العصر بنهضة ثقافية كما يوحي الاسم إنما تميز بتشكل كيانات سياسية ذات طابع قومي، فبعد قيام تلك الشعوب بإسقاط منارة العلم في العالم غرناطة التي كانت آخر معاقل الأندلس قاموا بالهجوم على المغرب العربي لشله فاتجهت سفنهم نحو الجزيرة العربية لتبدأ عملية السيطرة البرتغالية وتهدف إلى كسر التجارة العربية في تلك المنطقة وكان العرب منذ الأنباط حتى العصور الوسطى احتفاظهم بأسرار منشأ السلعة-واستعملوا أعمال القرصنة وتدمير السفن العربية التي لم تكن تحمل مدافع وأسلحة لأن الأمن كان يعم منطقة المحيط الهندي الذي تسيطر عليه الثقافة الإسلامية في أوج قوتها يقول قطب الدين

النهروالي: وقع في أول القرن العاشر للهجرة من الحوادث الفوادح النوادر، دخول البرتغال اللعين من طائفة الفرنج الملاعين إلى ديار الهند ثم اخذوا هرمز وتقووا هنالك، وصار المدد يترادف عليهم من البرتغال، فصاروا يقطعون الطريق على المسلمين اسرا ونهبا، ويأخذون كل سفينة غصبا، إلى ان كثر ضررهم على المسلمين وعم اذاهم المسافرين، , أسفر ذلك عن تعطيل تام للتجارة مما أدى إلى إفلاس التجار وذهاب رؤوس الأموال مما خلف ثغرة اقتصادية هائلة كانت هي السبب المباشر لنهاية العصر الذهبي للإسلام وتلك الفترة تمثلت في تحولات ثقافية اجتماعية سياسية، انخفض مستوى المعيشة بشكل عام من المستوى الفخم المتقن الذي تعودوا عليه إلى المستويات الأساسية فقط فمثلا تجردت ملابس العرب من الزخارف والتوشية والتطريز التي تعودوا عليه واكتفى عامة الشعب بعد ذلك باللباس الأساسي البسيط وهذا ينطبق على مجال العمارة وصناعة السفن والتعليم، وتلك الثغرة الاقتصادية لم تسد إلا في القرن العشرين بعد النهضة العربية، وكان التدخل الفرنجي قد أحدث منذ بدايته في القرن العاشر الهجري، دمارا أسفر عن تغيرات عدة للعالم العربي في شتى نواحي الحياة.

الفترة الثانية: وهي بعد دخول الفرنجة الذين باتوا يعرفون بالأوروبيين في بداية القرن ١٠هـ/١٦م ومنافستهم المدعومة عسكريا للتجارة

العربية، وفي هذه المرحلة انكمشت المنتجات المصنوعة في الوطن العربي وباتت المنتجات الفاخرة ذائعة الصيت المنتجة محليا كالسجاد الفاخر، والملابس الحريرية المطرزة والمعاطف الجلدية المتقنة حكرا للأثرياء والفئة الأميرية دون عامة الشعب الذي اكتفى بمنتجات رخيصة أقل حرفية واتقانا مما تعودوه وباتت تلك المنتجات تعرف بالمنتجات الشعبية مقابلا للمنتجات الأميرية المتقنة الباهظة حيث كان الصناع المهرة يلتفون حول الأمراء والأغنياء لخدمتهم ولذلك لم تعد المنتجات الفاخرة مخصصة للتصدير لذلك اكتفت الصادرات الخارجة من الوطن العربي بما يمكنها تصديره بشكل مجدي اقتصاديا فتوقفت صادرات الصناعة المتقدمة المعهودة عنهم كأدوات الرؤية من نظارات ومناظير والأدوات الجراحية والساعات والأقلام وكذلك المصنوعات الفنية المختلفة فأصبحوا يصدرون بدلا عنها المنتجات ذات المردود الاقتصادي المضمون وهي الأغذية بالدرجة الأولى مثل الحبوب والتمور المنتجة محليا وكم أقل من بعض المنتجات المصنوعة محليا كالمصنوعات الخشبية والذهبية والمواد المغير مصنعة كاللؤلؤ والأحجار الكريمة، وإن كان التوسط التجاري بين أقطار المحيط لايقل ربحا عن مجرد التصدير من بلادهم الأصلية فلم يهمله التجار العرب والسبب المباشر في ذلك هو الاستنزاف المتبادل بين الأوروبيين والعرب والذي انهكهما معا في هذه

المرحلة والذي كان بشكل عام لصالح الأوروبيين حيث فقد العرب كثيرا مما لهم وملك للأوروبيين مالم يكن يوما لهم، وكان ميزان القوى متساويا منذ البداية الأمر ذلك حتى تضعضع أمر الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر فازدادت الأطماع الأوروبية وتجرأوا على نشب أنيابهم ببعض المناطق بالسيطرة العسكرية عليها سواء بالهجوم العلني أو تحت مسمى الحماية المفروض على الكيانات الأخرى تحت ضغوط كبيرة، ولما حتى سقطت الدولة العثمانية أخيرا أثناء الحرب العالمية الأولى عوى عصر السيطرة.

الفترة الثالثة: وهي فترة النهضة العربية في القرن العشرين والتحول السياسي بعد سقوط الدولة العثمانية وزوال فترة الاحتلال الأوروبي على الرغم من أنهم قبل أندحاره بسبب قيام الحرب العالمية الثانية من جهة والمقاومة الشعبية ضمن حركة الوعي العربي من جهة أخرى- فإنهم زرعوا بؤرة صراع بإصطناعهم إسرائيل ومده بحبل منهم ليستمروا في احتلال فلسطين، وفيما عدى ذلك فإن التجارة العربية استعادت بعضا من عافيتها وأصبحت تتحكم فى خطوط التجارة خصوصا بعد فتح قناة السويس فأصبحت الدول العربية تتحكم بالإضافة للسويس بمضيقين أساسيين للتجارة الدولية هما مضيق باب المندب ومضيق هرمز الحيوي لإمدادات النفط العالمية،وأسترجعت بعض عافيتها القديمة بوجود أسواق

الوساطة التجارية في دبي على الخصوص فرجعت مركزا اقتصاديا عالميا من تلك النقطة، والدول العربية تنظم حركة التجارة فيما بينها ثنائيا كما ان هناك منظمات للتجارة العربية منها منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وتبلغ قيمة التجارة العربية البينية ٤٠ مليار دولار، والتبادل التجاري الخارجي والاستثمارات الخارجية تقدر بأضعاف كثيرة لهذا العدد.

مشكلات التجارة العربية

يعاني الوطن العربي ثلاث مشكلات رئيسية في تعامله مع التجارة الخارجية، تتعلق الأولى بالصعوبات التي تواجه الصادرات بسبب سياسات مكافحة الإغراق، والثانية ضغوط الدول الصناعية على البلدان العربية للدخول في تحالفاتها التجارية وبطرق شتى، والثالثة في التنظيم العالمي للضرائب على الاستهلاك التي تؤثر سلباً على ظروف تجارة النفط بالنسبة للبلدان العربية النفطية وترتب على ذلك دخول النظام العربي فى أزمة ارتبطت بطبيعة الذات والتعامل مع الآخر .

أن العرب عاشوا ويعيشون في موقع جغرافي ومحيط حضاري أرادت القوى الغالبة باستمرار أن تسيطر عليهما، ثم استجد عنصر الموارد الاقتصادية مما استوجب الإلحاح على السيطرة إلى درجة القتل إذا كان

لازما وجانب ثان، هو أن العرب تعاملوا مع أقدارهم على مستوى أدنى بكثير مما كان في قدرتهم. والنتيجة أنهم بما فعلوه وبما لم يفعلوه وصلوا بأنفسهم إلى حالة وحافة الانتحار[i].

وفي ظل الظروف الدولية الراهنة تبقى امكانية تحقيق منافسة التجارة العربية في ظل النظام التجاري المعولم متواضعة، فما يمكن فهمه من طبيعة العلاقات والمتغيرات الدولية والضغوط التي تمارسها التكتلات العالمية على اقتصاديات الدول العربية يثبط نمو المناطق الثنائية العربية، وهو ما يمكن اعتباره أحد أهم المعوقات التي تحبط منافسة المنتجات العربية حيث تعتبر تلك المناطق مازالت في طورها الأول الأمر الذي يتطلب من الأنظمة العربية إزالة جميع العوائق التي تواجه تلك المناطق لتحقيق الهدف من إقامتها.

كما ان اتفاقيات التجارة الجزئية من الممكن تهيئتها للولوج في مراحل متقدمة من التكامل، فالتنمية تمثل هاجس قطري، والعوامل الاساسية اللازمة للخروج من مأزق التخلف هي اساسا عوامل داخلية، فما تحتاجه هو تكامل اجتماعي اكثر من كونه اقتصادي بالمعنى التقليدي، فمثل هذا التكامل سيعمل على تحقيق التقارب في وجهات النظر والاهداف المطلوبة لتحقيق المنطقة التجارية في ظل ظروف أكثر ملائمة في المستقبل، وهذا العامل سينعكس على تخصيص الموارد وتوزيعها من

خلال عملية التكامل التي تستلزمها التنمية وفي هذا المجال تكتسب المنطقة العربية ميزة التجارة الحرة من حيث توفر المستلزمات والامكانات والعوامل الاجتماعية ملائمة كذلك.

إن عوامل الائتلاف التجاري الجزئي تصطدم بعوامل التنافر، فالى جانب ايجابية الائتلافات التجارية العربية الجزئية تظهر آثار سلبية ينبغي قراءتها جيدا، فالتحليل المستقبلي يقسّم العلاقات التجارية الجزئية الى صنفين؛ صنف مباشر للعلاقات والائتلافات داخل الاطار القومي، وصنف غير مباشر للعلاقات بين اطراف ومناطق تجارية خارجية مع كل واحدة من المجموعات الاقليمية العربية فإذا كانت الفروع الانتاجية الموجهة لخدمة نسيج الصنف المباشر، أي مع الكتل التجارية العالمية أكثر عددا واكثف نسيجا واثقل حجما وارفع نوعا من فروع المعاملات العربية الداخية فإن نسبة المنافع التي تعود الى الاقتصاد العربي ستكون اقل مما يعود الى اسوق الصرف الاجنبي وتمثل العوامل الذاتية داخل النظام الاقتصادي العربي ،أبرز مسببات الركون إلى الاتفاقيات الجزئية، وهذه العوامل تكمن في مشكلتين رئيستين،هما:

مشكلة المؤسسات حيث تواجه البلدان العربية اختلال مؤسسي ينطلق من معنيين ؛ المعنى الأول هو إن الإطار المؤسسي للنظام العربي كان قد أنسلخ أصلاً من عمل النخب الحاكمة وليس من القرارات الخاضعة

للمؤسسات ، بخلاف العديد من التجارب المماثلة ،فمثلا الاتحاد الأوروبي قام على العمل المؤسسي ، فقد كانت المؤسسة هي الراعي الأول في طريق تحقيق الوحدة الأوروبية ،أي أن مستوى التأسيس للنظام العربي قد خضع إلى رغبات الحكام العرب التي تأرجحت من مدة إلى أخرى بين الوحدة والصدام المسلح أما الثاني فهو أن هذه المؤسسات اتصفت بالضعف في عملها القطري ، وربما يصل إلى حد العجز ، في المستوى القومي ، كما حصل في الوحدة العربية المصرية السورية التي انطوت على إرباك مؤسسي كبير.

ان مشكلة المؤسسة مشكلة سياسية تكمن في أهلية القيادات لتحقيق التنمية القومية، فقد اعترض عملها الظروف غير المواتية، ذات العلاقة بالجانب السياسي الداخلي.

مشكلة التوازن الاقتصادي

تتضمن مشكلة التوازن الاقتصادي عاملان؛تفاوت الثروة ،وموازين المدفوعات.

العامل الأول: تفاوت الثروة

تتفاوت الثروة الاقتصادية التي تتمتع بها البلدان العربية كلٌ على حدة ، من حيث المساحة والسكان وثروات النفط والمياة والزراعة وغيرها

وقد أدى هذا التفاوت إلى استشعار البلدان بحالة عدم الرضا والارتياح ، فالبلدان التي لها وزن اقتصادي كبير لا تقبل بنفس وزن القوة التي تتمتع بها البلدان العربية الأخرى الأقل وزناً اقتصادياً وقد طوقت هذه المشكلة إمكانية تحقيق النظام التجاري العربي الموحد بشكلٍ واسع، ولم تحظ محاولات حلها بالقبول، و لقد دشنت عملية العولمة الاقتصادية بكل ما أتيح لها مسألة أن تتوارى البلدان العربية، خاصة ذات الثروات اقتصادية كبيرة، عن النظام العربي ، وصارت تتسارع في أن تحقق موطئ قدم في المنظومة الرأسمالية المعولمة وبالتالي يمكن القول أن هذه المشكلة أجهضت كل محاولات إقامة نظام عربي في ظل التكتلات الاقتصادية المعولمة.

لقد ترتب على تفاوت الثروة بين البلدان العربية اختلافات في توزيعها بحسب طاقات الاستيعاب وهو ما ادى الى تدني امكانية الاستفادة من الفوائد المتوقعة من استغلال الفرص المتاحة للربح في هذا البلد أو ذاك، وهذا ما يستلزم ضرورة اعتماد استراتيجيات انتاجية عربية تتجاوز المهام القطرية، لتصل الى الرغبة الفعلية في تحقيق النجاح في العمل التجاري المشترك في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ظهر التفاوت في الثروة بشكل رئيس بعد منتصف الثمانينات، إذ تحولت البلدان العربية النفطية الى بلدان تعاني المديونية الخارجية

والعجز المالي والتجاري، وبدلا من ان تتكاتف البلدان العربية ازداد تردي الاوضاع الاقتصادية والخلافات داخل النظام العربي مما أدى الى تقليل الاهتمام بالعمل المشترك.

العامل الثاني : مشكلة موازين المدفوعات

في ضوء الواقع الاقتصادي للدول العربية، فإن المشاكل الاقتصادية قد تتحدد في عدد محدود من القضايا ففي دول العجز كيف تستطيع دول العجز أن تزيد من قدراتها المحلية في زيادة الموارد وبالتالي زيادة الادخار المحلي ويرتبط ذلك عادة بزيادة القدرة على التصدير وكيف يمكن جذب الاستثمارات الأجنبية لسد فجوة التمويل المحلي أما بالنسبة لدول الفائض، فإن المشكلة الاقتصادية تمخضت من ناحية عن العمل على زيادة الاستيعاب المحلي وزيادة الاستثمار المحلي بغرض تنويع مصادر الدخل، والعمل على حسن وكفاءة الاستثمارات المالية الخارجية وأخيراً فمن وجهة النظر العربية العامة بدت المشكلة في كيفية استخدام الفوائض المالية العربية لدول الفائض في الاستثمار في دول العجزمما يؤثر سلبا في تجارة العرب البينية وفي إمكانية التبادل التجاري الذي يطرحه مشهد الاتفاقيات الجزئية، بيد أن ذلك ممكن أن يكون حافزا على التكامل الجزئي فالاقتصاد العربي ينقسم بشكل عام إلى مجموعتين، مجموعة عجز الموارد المحلية، ومجموعة الفوائض المالية، المجموعة

الأولى تعاني من عجز في الفجوتين، والمجموعة الثانية تتميز بفائض بينها ومن ثم فقد يكون مثالياً أن يتحقق أكبر قدر من التكامل بينهما.

كما يؤدي عجز الميزان الخارجي وتركم الدين العام الخارجي لدى بعض البلدان الأعضاء في منطقة الجارة الحرة العربية الكبرى الى التبعية للخارج، فتقع هذه البلدان تحت ضرورات الاندماج التجاري مع المناطق التجارية الحرة الأخرى، فيزداد رأسمال الأسواق العربية وحرية التعامل الخارجي فيها الى درجة كبيرة، وترخي الدولة قبضتها شيئا فشيئا، وتهرب فوائض اقتصادية كبيرة في أيدي فئة قليل من المتاجرة في السوق الحر، ويخرج جزء مهم من هذه الفوائض للخارج سعيا لتحقيق الربح المضمون والسريع، وهو ما يعني انخفاض موجودات البلدان العربية من العملات الأجنبية ، ويدفعها الأمر الذي الاستدانة الخارجية فتتفاقم ديونها وأعباءها، فتكون هذه الديون عامل كبح لنمو التجارة البينية العربية وتدفع باتجاه المزيد من التبعية والهيمنة.

مؤشرات التجارة العربية البينية

في مجال حجم التجارة العربية البينية تعتبر المملكة العربية السعودية اكبر بلد عربي يصدر الى نظراءه العرب فقد بلغت صادراته عام ٢٠٠٨ ما قيمته ٣٨٥٨٧.٦ مليار دولار ، في حين يعتبر العراق اكبر بلد عربي

مستورد من اشقاءه العرب اذ بلغت استيراداته لعام ٢٠٠٨ ما قيمته 8870.3 مليار دولار.

اما اتجاهات التجارة البينية فيلاحظ ان التجارة العربية العربية تركزت بشكل اساس على التبادل التجاري في اطار التجاور الجغرافي وفيما يخص الدول العربية الأكثر تنوعاً في اتجاهات صادراتها البينية، فقد توصلت كل من الإمارات والسعودية والكويت ولبنان ومصر في توسيع أسواق التصدير إلى حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر .

أما مساهمة التجارة العربية البينية في أجمالي التجارة العربية فقد ارتفعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية لتصل إلى 10.3 في المائة في عام 2009، وذلك مقارنة مع 8.7 في المائة عام 2008، في حين تراجعت حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية لتبلغ 1.2في المائة مقارنة مع 11.9 في المائة خلال الفترة نفسها وتعزى زيادة أهمية الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية إلى انخفاض قيمة الصادرات الإجمالية العربية بنسبة أعلى من انخفاض قيمة الصادرات البينية وقد حصل عكس ذلك بالنسبة للواردات الإجمالية التي انخفضت بنسبة أقل من انخفاض الواردات البينية، مما أدى إلى تراجع طفيف في حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية.

وبالرغم مما اثير عن مؤشرات في حجم التجارة البينية العربية، التي قد تدعو الى التفاؤل الا ان امعان النظر فى اوجه المقارنة مع طبيعة التبادلات، فاننا نجد انها لازالت تتحدد في اطار تغلب عليه طبيعة التقارب السياسي والفكري في علاقات البلدان العربية الثنائية، وبالمقارنة مع اتجاهات التجارة العربية نجد ان الشركاء التجاريين الاكثر فاعلية هم من غير العرب، مما يضع قيدا اخر على امكانات الافادة من الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

منظمة التجارة العالمية والعرب : يبدو الوضع الاقتصادي الدولي أشد تعقيدا بالنسبة للاقتصادات العربية، فالوضع الراهن وان اتسم ببروز أقطاب اقتصادية هي: الولايات المتحدة وأوروبا واليابان لكل منها خطته للقرن الحادي والعشرين، وان كان من غير المحتمل أن تكون هناك قوة اقتصادية مهيمنة تسيطر على باقي القوى الا إن طبيعة المنافسة بين هذه الأقطاب تتمثل في سعيها أو سعي بعضها على الأقل إلى إخضاع العالم اقتصاديا لنموذج اقتصاد السوق من خلال عولمته، لكن مع ذلك تبقى هذه القوى أو الأقطاب الرئيسة متفقة في ما بينها على سياساتها الاقتصادية تجاه العالم الثالث ومن ضمنه الوطن العربي، التي ترى أن عليها إن تصلح من أوضاعها السياسية والاقتصادية انطلاقا من تبني

النموذج الرأسمالي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، عبر عمليات تكييفه .

ولاشك في أنه في ظل غياب تنسيق عربي موحد قادر على مواجهة التحديات الخارجية الساعية إلى دمج الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي وتهميش دوره كاقتصاد مؤثر ، يضع البلدان العربية أمام خيارات محدودة ، فهو إما أن يواجه هذه التحديات محاولاً إيجاد مكانة له في الاقتصاد العالمي (المواجهة) ، وإما أن يرضخ للضغوط ويفتح أسواقه للسلع المنسابة من الخارج(التكيف) .

واقع التجارة الخارجية العربية: للتجارة العربية مركزها ومكانتها المعتبرة في التجارة الدولية لأن الدول العربية تنتج مواد أساسية و تصدر الفائض من منتجاتها الزراعية لكن التبادل التجاري فيما بين الدول العربية محدود جدا إذا ما قورن بحجم التبادل التجاري مع الدول الأجنبية و يعود ذلك إلى جملة من العوامل التي حالت دون تحقيق تعاون وتكامل ومبادلات حيوية رغم الجهود التي تبذل في هذا المجال لكن تحديات التكتلات الاقتصادية وجشع الشركات المتعددة الجنسيات متشبثة بتقاليد دنيئة.

طبيعة الصادرات والواردات

١ ـ الصادرات :السوق الداخلية العربية تستطيع استيعاب المنتجات الزراعية والموارد المعدنية وحتى جزءا هاما بالنسبة لصادراتها من البترول والغاز الطبيعي، لكن من الثابت أن الوطن العربي مجزء إلى وحدات غير متكاملة مرتبطة بأسواق خارجية، فمكاسب صادراته تعود بالدرجة الأولى إلى المتعاملين الأجانب.

٢ ـ الواردات :تتمثل خاصة في المعادن والمواد الغذائية والمنتجات الصناعية فالأقطار العربية من بين أكبر الدول المستوردة للغذاء في العالم.

مناطق التبادل الىجارى

أ ـ اليابان : تحتل صناعة الشرق الأوسط مركزا هام في تجارة اليابان حيث وصلت قيمة صادراته 11,7 % مقابل 29,9 % من الواردات، و تطغى منتجات الصناعة الثقيلة والخفيفة على التعامل مع دول الشرق الأوسط مقابل إستراد المواد الأولية.

ب ـ الولايات المتحدة الأمريكية : تزود الدول العربية بالقمح، الصويا ومنتجات مصنعة مقابل المواد الأولية لكنها تركز نشاطها التجاري على

منطقة الشرق الأوسط، ولأن مجلس التعاون الخليجي ترغب في تطوير تجارتها معها لأنها الشريك الإقتصادي الثاني بعد اليابان.

جـ – السّوق الأوربية المشتركة : المبادلات التجارية بين المجموعة الأوربية وبلدان المغرب العربي، الجزائر، المغرب، تونس والميزان التجارى :سجل فائضا قدره ١٠ ملايين دولار بفضل ارتفاع قيمة الصادرات خاصة في دول الخليج، إلا أن هذه الحالة ليست عامة، حيث تعاني بعض الدول العربية من عجز في الميزان التجاري.

ميزان المدفوعات :سجل عجزا قدره ١٠ ملايير دولار و هذا بسبب إستثمار رؤوس الأموال العربية في الخارج، و إلى نقل الشركات الأجنبية لفوائدها إلى أوطانها، و تناقص مساهمة المهاجرين العرب في تحويل العملة إلى أوطانهم.

مستقبل التجارة الدولية عند العرب

يعترض موضوع استشراف المستقبل في ضوء النظر الى النظام التجاري المعولم المحكوم بحزم من الاتفاقيات مشكلة رئيسية وصعوبة ترتبط أساساً بتشعب وتنوع وتداخل المتغيرات التي تؤثر فيها، وباختلاف مستوياتها في ظل ما تعد به العولمة من شراكات ومناطق تجارية والتغيرات المتاخمة لها في الساحة العالمية والإقليمية، وتكمن

عادةً تلك التغيرات في صعوبة الإمساك بالخيوط الأساسية وعزلها عما هو ثانوي، وهو ما يجعل علاقات المستقبل تأخذ منحنيات عدّة، سواء تعاونيا أو تنافسيا، أو كليهما بدرجات تتفاوت على نحو ما يمكن أن يظهره موضوع وزاوية الاستشراف والسؤال المطروح هو هل ممكن جعل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أمرا محققا، وفي أي مدى زمني، وهل يمكن أن تختفي أو تتراجع التحديات التي استعرضناها والتي خلقت بجلها الإخفاقات في الحقب السابقة وبغية اتخاذ طريقاً ملائماً لاستشراف المستقبل ، ينبغي لنا تصوير مستقبل المنطقة من خلال التركيز في مشاهدٍ ثلاثة:

١.مشهد التفاؤل: تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ان اتفاقية منظمة التجارة العالمية أعطت منطقة التجارة الحرة امتيازات خاصة يحق للدولة المنضمة إلى هذه المنطقة الاستفادة من مميزات لها وحدها دون أن تمنحها للدول الأخرى الأعضاء في الاتفاقية، الأمر الذي يسمح للدول العربية (بعد إنشاء منطقة تجارة عربية حرة) بمنح تسهيلات بين بعضها البعض دون تعميمها كما تنص المادة الأولى من اتفاقية منظمة التجارة العالمية وهو مبدأ الدولة الأكثر رعاية فاتفاقية الجات، لحظت أن مسار التجارة ضمن تجمع اقتصادي، يعتبر شأنا داخليا وهذا يعطي الدول العربية داخل منطقة التجارة الحرة

المقترحة، حرية العمل وحرية اكبر للتفاوض ، وإمكانية أكبر لدخول أسواق الدول الأجنبية، ولا سيما منتجات صناعة البتروكيمياويات والألمنيوم كما ان البلدان داخل تجارة حرة واحدة ما يزال بامكانها تقديم الدعم للصناعات الوليدة الموجهة للأسواق الداخلية أو للمنطقة الحرة أو للسوق الإقليمي ، وعلى العموم فهناك جملة من الفوائد ممكن ان تعود على البلدان العربية في حالة انشاء ونجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي:

- إن التجارب الدولية في موضوع مناطق التجارة الحرة (نافتا، ميركوسور وأفتا) تظهر أهمية هذه المنطقة في تنشيط التبادل التجاري بين دول هذه المنطقة بعد التخفيضات الجمركية التي أقرتها.
- إن تنفيذ إقامة منطقة تجارة حرة يتطلب حل جميع العراقيل التي تقام في وجه الشاحنات ونقلها عبر الحدود، بالإضافة إلى تسهيل تفتيش السلع والإسراع في السماح لها بالمرور بعد الانتهاء من تخليص المعاملات الجمركية المطلوبة. وقد تطرقت اتفاقية منظمة التجارة العالمية إلى موضوع إزالة كافة القيود غير التعريفية للدول الأعضاء وذلك لتسهيل التبادل التجاري.
- إن إزالة الرسوم الجمركية لن يكون لها تأثير كبير على إيرادات الدولة إذ باستطاعة الدول الأعضاء استبدال هذه الرسوم بضرائب

سلعية أو ضرائب مركزة على أوعية أخرى، كما فعلت أوروبا بضريبة القيمة المضافة .

•إن إقامة منطقة تجارة حرة عربية تعمل على توسيع السوق أمام المنشآت الإنتاجية واستيعاب التقنيات الحديثة والتوجه نحو الإنتاج الواسع الحجم وخفض التكاليف وتحسين نوعية الإنتاج، وجذب الاستثمارات البينية ومن الخارج، الأمر الذي يشجع الصناعة والزراعة العربية التي بدورها تسهم في زيادة التبادل التجاري والمطلوب هو تشجيع إقامة الصناعات التصنيعية العربية التي تتبع مبدأ الجودة وتستطيع المنافسة على نطاق عالمي.

ومن المأمول أن تساعد العديد من القضايا المرتبطة بتحقق هذا التعاون التجاري،من أهمها تبني الدول العربية لبرامج إصلاحات اقتصادية متشابهة قائمة على اقتصاديات السوق وتحرير التجارة الخارجية مما سيكون له تأثير في تقارب السياسات الاقتصادية في البلدان العربية كما إن إرساء الجات لقواعد جديدة ستساعد على التكتل الإقليمي العربي، وبما يضمن انفتاح الحدود العربية فيما بينها، الأمر الذي لا يترك أمام حكوماتها إلا تعزيز موقعها ضمن النظام التجاري العالمي، وذلك بالتعامل معه على أساس من التكتل بين البلدان العربية الذي يُسمح به إقليميا، والذي يعد المنفذ الوحيد الذي تركه هذا النظام

لحماية الاقتصاديات التي تندمج في هذا التكتل، حيث سمحت الجات في المادة (٢٤) بإقامة تكتلات إقليمية من حقها أن تمنح مزايا لبعضها البعض دون أن تلتزم بإعطاء هذه المزايا لدول أخرى خارج هذا التكتل، إضافة إلى هذين العاملين فإن وجود مؤسسات مالية عربية (مثل برنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربي، وبرنامج ضمان وائتمان الصادرات التابع للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، من شأنه تعزيز المبادلات الاقتصادية بين الدول العربية وتوفير قدر أكبر من المعلومات التجارية عن الأسواق العربية وإمكانياتها وإتاحتها للمصدرين العرب وفي ظل هذا المشهد ستشكل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قوة تنافسية للاقتصادات العربية في مضمار التكتلات الاقتصادية العالمية.

يهدف هذا المشهد على العموم إلى بناء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتحتل أهمية مرموقة في العالم وفي النظام الاقتصادي العالمي لما يترتب عليها من نتائج اقتصادية للعرب سواء كانت تلك النتائج ايجابية تعنى بالآثار التجارية، أو غير المباشرة التي ترتبط باعتبارات الكفاءة ورفع معدلات النمو الاقتصادي ومزايا التخصص وتقسيم العمل ومزايا التنافسية والانفتاح على الأخر.

ينظر مؤيدوا هذا المشهد إلى ضرورة التحرير الآني للتجارة العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فكلما قلت المدة الزمنية في إقامة المنطقة وتفعيلها وسارت التجارة الحرة بشكل أكثر فاعلية وخطى حثيثة نحو سوق مشتركة، كلما انخفضت كلفة التعامل الاقتصادي من خلال رفع كفاءة الأداء التجاري وما يرتبط به من أداء أداري مثل إدارة الجمارك والضرائب.

كما إن تحرير التجارة وفتح الأسواق بين البلدان العربية والاندماج الاقتصادي في إطار عربي أمر أكثر يسرا واقل كلفة من إعادة تكوين الهياكل الانتاجية التي يستتبعها إزالة الحواجز التجارية في إطار الشراكات الأخرى مثل الشراكة الأوربية أو المنطقة الأمريكية، لان تلك الشراكات والمناطق الحرة يترتب عليها استحقاقات شديدة الوطئة لجهة الحواجز مع البلدان الأخرى الأعضاء دون تمييز

كما أن المنطقة العربية بثرواتها النفطية ومواردها الاقتصادية الأخرى وسوقها الاستهلاكية الواسعة ستجعل من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في مقدمة التكتلات التجارية، وسينعكس تأثير قيام المنطقة ايجابيا على البلدان الاعضاء بسبب اهميتها، فالاتحاد الاوروبي مثلا يستورد اكثر من ٦٠ بالمئة من احتياجاته النفطية من المنطقة العربية،

أي أكثر من النسبة التي تستوردها الولايات المتحدة الامركية من المنطقة والتي لا تتجاوز ١٥ بالمئة في السنة.

فمن المرجح أن تشهد المنطقة العربية في اطار هذا المشهد نموا في تدفقات التجارة البينية على المستوى الاقليمي من خلال الاستفادة من وفورات الحجم الناتجة من التخصص في الانشطة الانتاجية للمكونات والسلع الوسيطة وتعميق شبكة التعامل الصناعي لاقليمي من خلال علاقات التكامل الرأسي وتزداد المكاسب وتتعاظم ارباح البلدان العربية الشريكة في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى فضلا عن المكاسب النمائية القومية التي تعود على الاقتصاد العربي ككل، ومن المؤمل ان يضطع المجلس الاجتماعي ولاقتصادي للمنطقة بمهام رئيسية هي:

- تنمية التجارة البينية العربية وزيادة القدرة التنافسية للبضائع العربية في الاسواق العالمية.
- ايجاد اسواق بديلة ونافذة للصادرات العربية وتوسيع منافذ التصدير.
- تطوير وتقوية البنية الساسية اللازمة للتجارة والاعمال .
- مساعدة البلدان العربية الاقل حظا في الموارد الاقتصادية الاعضاء في المنطقة على الاستثمار في المنتجات الملائمة لها وتوفير المستلزمات المالية والنقدية لها.

ومن المتوقع أن يؤدي التعاون الاقتصادي العربي الى زيادة حجم التجارة البينية في السلع والخدمات وكذلك الاستثمارات المشتركة، بالإضافة إلى منافع اقتصادية أخرى، وذلك نتيجة للعوامل الآتية:

١. اختلاف الموارد في هذه البلاد من حيث الثروات الطبيعية والعمالة ورؤوس الأموال.

٢. وجود عوائق كثيرة للتجارة، مما يبشر بمنافع كثيرة في حالة رفع هذه القيود.

٣. اتساع السوق العربية والقوة الشرائية فيها.

٤. وجود فوائض رؤوس أموال هائلة يتم استثمارها خارج الدول العربية

وفي هذه النقطة سيتم النظر إلى جهود إقامة منطقة تجارية واقتصادية في المستقبل خاصة بالعرب على أنها أداة فاعلة لخلق منحى اقتصادي عربي جامع يهدف إلى تغيير خريطة الشرق الأوسط والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي الذي تتعامل من خلاله الولايات المتحدة مع البلدان العربية بوصفها صفة جغرافية، لا بوصفها جامعا اقتصاديا وتجاريا وربما سياسيا في المستقبل.

إن تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سيزيد من المناعة الاقتصادية للنظام العربي، ويؤثر تطبيقه في البواطن الاجتماعية والثقافية. فكسب الصراع الاجتماعي يعني تحقيق النمو في القطاعات والقوى الاجتماعية العربية التي سوف تكون مصالحها في الاستفادة من التصنيع، ليتم خلق قاعدة اجتماعية عربية مؤثرة جدا في الواقع الاقتصادي والسياسي وفي ظل هذا المشهد فأن الذرات (المنفردة) التي تتنازع على (الكعكة الواحدة) تتحول في الفكر والسلوك المترجم للواقع التجاري الجديد الى قوى جمعية تمارس علاقاتها التبادلية كمجموعات بديلة عن التشظي العربي وينسحب ذلك على الانشطة الاقتصادية عبر التفاعلات الاجتماعية لها سوى في النشاط المهني او في الممارسة التجارية على المستوى العربي كما يمكن القول أن الظروف السياسية لا تعكس دائما نتائج اقتصادية سلبية، بل أن العكس ربما يؤيد هذا المشهد، فالشراكة العربية للتعدين والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية كلاها يمثل أنموذج تغبت فيه الاعتباررات الاقتصادية على الاعتبات السياسية.

ان قيام منطقة تجارية حرة في الوطن العربي سيزيد من كفاءة الاقتصاد العربي، لاسيما وإن موقع المنطقة العربية يشكل أهمية بالغة، فيمكنها من أن تسيطر على طرق التجارة الممتدة الى قلب العالم الذي يضم شرق أوروبا وأوكرانيا ووسط أوروبا، حيث يشير في هذا الصدد

هالفورد ماكيندر أن من يسيطر على قلب العالم وطريقه عبر الوطن العربي ممكن له أن يسيطر على العالم تجاريا.

ان هذا المنحى يستلزم دعم البنية الأساسية الارتكازية اللازمة لتشجيع التجارة البينية والاهتمام بكفاءة النقل والخدمات اللوجستية في تفعيل التجارة البينية العربية دور التكامل النقدي العربي في تفعيل التجارة البينية دور الاتصالات في تفعيل التجارة البينية وأهمية إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية وتحقيق التنوع السلعي لصادراتها وتفعيل برنامج التبادلية التجارية والاستثمار والتنمية وتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وتقييم الجدوى الاقتصادية للشركة العربية القابضة للتجارة والتسويق ودور برنامج آليات تنمية التجارة البينية العربية ودور البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للصناعة العربية والاتجاه نحو الصناعات عالية التكنولوجيا ودور البوابة الالكترونية للتجارة العربية وتصميم سوق عربية الكترونية على شبكة الانترنت ونمو إطار ملائم لتدعيم التجارة البينية العربية ونماذج مقترحا لتفعيلها وتنميتها والمكاسب المحتملة نتيجة تنمية التجارة البينية ومن المؤمل ان تشهد المنطقة في ظل تداعيات النجاح التجاري العربي في اقامة المنطقة، ان يكون الاصلاح الاقتصادي والتجاري مصحوبا باصلاح جذري في هيكل الدولة القطرية وفي طبيعة دورها المرتقب في المجتمع

وفي الاقتصاد. وباصلاح ذاتي طوعي لا قسري ويسحب ذلك قضايا رئيسة اهمها حجم الجهاز الحكومي، قلا بد من النظر الى جهاز الحكومة بالنسبة الى مجموع الاقتصاد مسألة تشير الى سلطوية الدولة اذ لا بد من ان تبقى الدولة العربية هي التي تتولى تخصيص الموارد الاقتصادية او توجية استخدامها لخدمة المصلحة القومية ، مع السماح بنمو بيئة اقتصادية صحية تسمح بريادة دور القطاع الخاص المنظم ويساهم هذا الاجراء في التقليل من التشوهات في ولويات الانفاق العام وبشكل يضمن تحقيق الكفاءة القصادية في بلدان المنطقة التجارية العربية.

المنافسة- التخصص

وفي اطار المنافسة اشار اعلان الدوحة ٢٠٠١ الى مبادئ التنافس وفي مقدمتها الوضوح، عدم التمييز والعدالة في الإجراءات، والأحكام الخاصة بالكارتيلات المتشددة،وأشكال التعاون الطوعي، والدعم لاعادة التقوية المتزايدة لمؤسسات المنافسة في البلدان النامية من خلال بناء القدرة. وبصرف النظر عن المعونة الدولية ففي ظل هذا المشهد يكون التحليل ممتد الى مستقبل منظور قد تصل فيه تجارة البلدان العربية البينية الى اقصى درجاتها، بحيث تتمكن البلدان العربية من الاستفادة من ميزاتها النسبية عن طريق التخصص، حيث تتخصص كل دولة أو أكثر من دولة واحدة في إنتاج معين وفي صناعة معينة وبما يتناسب مع

إمكانياتها الفنية ومواردها وقدراتها العلمية والتقانية ، حيث يمكن لآليات السوق ان تعمل على تحقيق التخصص الانتاجي وتقسيم العمل وفقا لما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية، فالبلدان العربية التي لديها قواعد انتاجية متنوعة(زراعية، صناعية) تنتج كميات كبيرة من السلع تفوق حاجاتها المحلية، الأمر الذي يزيد هذا المشهد قبولا ولا يفترض أن تكون الهياكل الاقتصادية مصاغة لاشباع الحاجات المحلية القطرية الاساسية، فاولوية زيادة القدرة التنافسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تأتي في أولويات التصنيع وسياساته على المستوى المحلي ويمكن الاستفادة من الميزات التي تتميز بها بعض البلدان العربية، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان التي تعاني من ندرة في مواردها وقواعدها من لمواد الاولية، وهو الامر الذي ينعكس سلبا على دورها في تفعيل التجارة الحرة العربية ضمن المنطقة المزمع تفعيل دورها بشكل عام، كما يمكن أن يزداد دور تجارة الخدمات بهدف تعزيز حقيبة التبادل التجاري في المنطقة وبالرغم من أن هذه الافتراضات قد تكون متفائلة أكثر من اللازم ، حيث قد تسلب مع اشتداد قوة التكتلات التجارية ومزاحمة تأثير مناطق التجارة الحرة ذات الصلة بالمنطقة العربية إلا إن تحقيقها يظل قيد الرغبة الفعلية والاصرار على العمل العربي المشترك بعيدا عن الشعارات القومية أو استثمارها لمصالح ضيقة .

التعامل مع الواقع

يتضمن مد النظر الى المستقبل القريب وضمن اطار زمني لا يتجاوز عام ٢٠١٥، وهو يجتهد في تصوير المستقبل بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بدرجة أكثر موضوعية وفي إطار الوقوف على القدرات العربية ورغبة البلدان العربية وتبني البلدان العربية لأولوية تحقيق هدف منطقة التجارة العربية من شأنه أن يوظف مشروعا قوميا يصب في إطار التكامل العربي في الأمد البعيد، ويضع ضمن اولوياته تحقيق الامن الغذائي العربي من خلال وضع وانتهاج السياسات التي من شأنها زيادة الانتاج وتوفير الغذاء كهدف استراتيجي تسعى دول التكتلات التجارة الأخرى الى تحقيقه، دفعا منها لمخاطر استخدام الغذاء بوصفه اداة لممارسة الضغوط الاقتصادية من خلال الصادرات الغذائية، او لمواجهة الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية المستوردة ويمكن تحقيق هذا الهدف بالعديد من الإجراءات منها:

١.تبني سياسة سعرية زراعية مجزية لمنتجي السلع الغذائية الاستراتيجية.

٢.ربط الاسعار المحلية بالاسعار العالمية.

٣.رفع الطاقة التخزينية من السلع الغذائية بالحجم المطلوب.

وفي ظل اتفاقية الجات، تجد البلدان العربية من الضروري الاهتمام بتحقيق مزايا نسبية من انضمامها إلى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، مع إمكانية الاستفادة من إحلال التوظيف الأجنبي في الصناعات التي لا تزال بحاجة الى قدرات علمية وتكنولوجية تتمكن من خلالها من تحقيق الميزات التنافسية في حالة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، بيد أن التوظيف الأجنبي سيكون وفق اشتراطات توجب أولوية الرؤية حول متطلبات أنجاز التكامل التجاري في أطار المنطقة.

الأثر التكاملي من خلال الإفادة من سياسات الإصلاح:

ويعول على سياسات الإصلاح الاقتصادي، فأتباع تغيرات في هياكل الاقتصاد المحلي تكون على درجة عالية من التماثل بين الأقطار العربية، وهذا من شأنه زيادة التقارب في المناهج والفلسفات الاقتصادية فيما بين الدول، حيث أن الاصلاحات التي اتبعتها البلدان العربية تسعى لضمان سلامة واتساق عامل السوق في البلدان العربية، وهو ما سيعمل خلال مدة الاستشراف على زيادة إمكانية التعاون والتبادل التجاري، ويشتمل ذلك على زيادة انسيابية حركة عناصر الإنتاج وانتقالها على الصعيد القومي العربي، لذا من شأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التخفيف وإزالة الكثير من المعوقات والقيود امام انتقال السلع بين البلدان العربية، وخاصة في ظل وجود سياسات اقتصادية متقاربة.

ويمكن ان يكون ذلك التوجه رد فعل في إطار سياسات نيوليبرالية، يمكن تسميتها بسياسات النموفي ظل المنطقة التجارية والتي ربما تتلائم مع القناعات التي عاشتها بعض الأيدلوجيات التي تنطلق من افتراض أساسي فحواه ان الأزمة الاقتصادية إنما ترجع أساسا الى هيمنة القطاع العام على الحياة الاقتصادية طارح بديل الخصخصة بوصفه شرطا كافيا في تحقيق التوازنات الاقتصادية على الصعيد المالي والنقدي وأسعار الفائدة وأسعار الصرف في ظل إجراءات التكييف الخاضعة لهذا المشهد في إطار تفاؤلي يستدعي هذا التعديل اذ تبدأ الإجراءات بخصخصة للقطاع العام، ومن ثم تفرض مسارات الإصلاح عبر آليات مختلفة كالمساعدات الاقتصادية المشروطة، وسياسات صندوق النقد الدولي، وجدولة المديونية واستثمارات الشركات متعدية الجنسيات، والتي تستهدف فتح حدود الدول أمام تدفقات العولمة بمختلف أشكالها إن قبول الدول العربية بهذه الخيارات يعني زيادة تدخل المؤسسات الدولية في الاقتصادات العربية وإعادة تشكيلها، كما تهدد الدولة العربية القائمة في استقرارها وسيادتها فالبلدان التي تتقارب فيها مستويات التطور الاقتصادي تتوزع فيها مكاسب التكامل بشكل متقارب بسبب التقارب في مستويات التقدم في المجال العلمي والتقاني ومستويات تراكم رأس المال والتخصص الإنتاجي وإعادة توزيع المراد بين الدول العربية داخل

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهذا من شأنه ان يقلل من تداعيات عملية التكامل مع التقسيم الدولي للعمل سواء بالنسبة للأقطار العربية منفردة، أم على المنطقة التجارية ككل، فتكون الاستجابة للحركة لاقتصادية العربية في مجالات حركة البضائع وتدفقات رؤوس الأموال فيكون هذا الإجراء ايجابيا على البلدان العربية غير النفطية كذلك ومن الممكن في ظل هذه الأوضاع أن لا تقتصر الإصلاحات على الجوانب الاقتصادية، بل إتباع برنامج بديل يهدف لإصلاح شامل من شأنه بناء أسس جديدة للعلاقات التجارية بناء التنمية المستقلة وتحقيق قدرا مقبول من العدالة الاجتماعية ، وهذا يعني سيطرة المجتمع على متطلبات التطور وبالتالي وضع سلطة اتخاذ القرارات بالأيدي العربية التي تجد مصلحتها الأولى في تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعيدا عن تداعيات دمج الكانتونات التجارية العربية في الرأسمالية العالمية وفق الشراكات التي تحيط بالوطن العربي ويزداد هذا المشهد وضوحا اذا ما اخذنا فى الاعتبار امكانية تمويل التجارة العربية ذاتيا وخاصة في مراحلها الاولى وخلال الامد الذي لا يتجاوز العام ٢٠١٠ بالإضافة الى إمكانية الاستفادة من صندوق النقد العربي على تقديم الدراسات المتعلقة وذات الاختصاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في تقديم العون المالي والفني وتوفير المعلومات حول فرص

التجارة في السوق العربي لكن نجد منحى آخر محتلف هو اتفاق الغات هو الخطر من ان يؤدي الانظام لمنظمة التجارة الى تحقيق الهدف الاساس من الخصخصة وهو خصخصة جميع الخدمات العامة، وبوتيرة سريعة وهذا ما يشمل ١٢ فرعاً رئيسياً وحوالي ١٦٠ قطاعاً فرعياً، بما يشمل الصحة والتعليم والماء والكهرباء وتكنولوجيا الاتصالات والسياحة والثقافة والطاقة والخدمات المالية.

اعتماد مناطق تجارة صغرى

يقوم هذا المشهد بالنظر الى تاريخ وتجربة العرب في التكامل ويجد ان التكامل على المستوى الكلي امر صعب التحقق بعد التغيرات التي مر بها العرب. فمنذ مطلع الثمانينات نمى الاتجاه الجزئي للتكامل على المستوى الإقليمي وذلك مع قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٩٨١، وتعزز هذا الاتجاه مع قيام مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي عام ١٩٨٩ ونجح مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتحقيق نوع من التنسيق والتعاون بين أعضائه وذلك بسبب توفر الموارد المالية الضخمة والتشابه الكبير في الأنظمة والسياسات الاقتصادية أما مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي فقد واجها بعض الصعوبات والتطورات التي أدت إلى تعثر مسيرة اتحاد المغرب العربي وتجميد نشاط مجلس التعاون العربي عام ١٩٩٠ بسبب اختلاف المواقف

السياسية بين عدد من أعضائه وهكذا نجد أن اتفاقية التعاون الخليجي هي الاتفاقية الجزئية الوحيدة السارية المفعول ، ولو أن هذه الاتفاقية قد اتخذت منحى إقليمي ولم تأخذ في اعتبارها الإطار القومي الشامل برغم الإشارات إلى ذلك في الاتفاقية نفسها . كذلك فقد شهد عقد الثمانينات قيام تكتلات اقتصادية عربية اقليمية انطلقت من القرب الجغرافي، فقد تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ وكان الهدف منه قيام منطقة تجارة حرة بين الدول الخليجية (البحرين، الكويت، عمُان، السعودية، الامارات، قطر) كذلك تم تأسيس اتحاد دول المغرب العربي عام ١٩٨٩ والهدف منه كان توحيد التعرفة الجمركية الخارجية لهذه الدول وضم في عضويته (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا)، وتم تأسيس مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٨ وضم (الأردن، مصر، العراق، اليمن) وينبغي الإشارة إلى إن العوامل السياسية لعبت دوراً هاما في قيام هذه التكتلات بالإضافة إلى المضمون الاقتصادي الذي استندت إليه هذه التكتلات وقد نتج عن الأحداث التي مرت بها المنطقة إلى إنهاء مجلس التعاون العربي في الوقت الذي قطع فيه مجلس التعاون الخليجي شوطا لا بأس به في التكامل الاقتصادي من خلال توحيد التعرفة الجمركية بين أعضائه كذلك فقد وضع اتحاد التعاون المغربي إستراتيجية استندت إلى خصائص الدول الأعضاء فيه

وتوجهاتها الاقتصادية والتجارية، وكما يتضح من المعاهدة المنشئة للاتحاد فأن إستراتيجية التعاون تقوم على الانتقال التدريجي من مرحلة إلى أخرى ابتدأ بالتحرير الانتقائي للتجارة على أن ينتهي بالوحدة الاقتصادية بما في ذلك حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ورغم ذلك، فأن حجم التجارة العربية البينية خلال عقد الثمانينات شكل ما نسبته (٧-٨%) من اجمالي التجارة الخارجية العربية وعموماً، فإن تجربة مجلس التعاون رغم أنها تتحاشى قصور التجارب الوحدوية العربية الفائتة، انطلاقاً من حاجات موضوعية ملحة، أهمها: ضرورة توفير الأمن والمحافظة على الثروة النفطية والتنمية الاقتصادية، وهي تقوم بين بلدان على درجة عالية من التجانس السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والجغرافي، والسكاني، كما أنها تقوم على صيغة واقعية عمادها الإقناع والاقتناع، والرضى والتراضي، دون إصرار على قوالب دستورية متقدمة أو التزامات صارمة . إلا إن ارتفاع مستوى المعيشة في بلدان مجلس التعاون لا يعكس ارتفاع في مؤشرات الأداء الاقتصادي بسبب ضعف القاعدة الاقتصادية خارج قطاع النفط، فالنشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ما زال مرهوناً بالإنفاق العام، ومتى انخفضت صادراتها النفطية، فستواجه مشاكل تمويل وارداتها، التي يصعب تخفيضها بدون أن تتعرض لمخاطر سياسية واجتماعية ويرى البعض أن

العراقيل التي واجهت تطبيق الاتفاقيات في السابق والتي ستواجهها في المستقبل مختصة بسياسات بعض الدول العربية التي لا تتفق في أحيان كثيرة مع تطبيق تلك الاتفاقية وبالتالي يمكن مراجعة تلك السياسات وإزالة كافة الخلافات وإجراء الكثير من التشريعات التي تعمل على تذليل أي عقبات يمكن أن تقف في طريق التطبيق لذا ينصرف التطبيق الجزئي للاتفاقيات التجارية العربية إلى أن المناطق الثنائية تعتبر حافزًا رئيسيًا نحو تحقيق منطقة التجارة العربية الموحدة إذا التزمت الأطراف الثنائية بالعمل في إطار المنطقة المشتركة، وعدم فتح إعفاءات أو متطلبات أكثر مما يتيحه البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حتى لا تفقد جدواها الاقتصادية في تكوين بنية أساسية للتكامل الاقتصادي العربي وتشير الوثائق العربية الى أن العمل الاقتصادي العربي المشترك يجب أن يوضع في اطاره القطري، فالتنظيم الجزئي يمكن أن يكون امتداد للتنمية القطرية التي تتمكن من القفز الى مستوى أعلى من المستوى الذي تستطيع تحقيقه البلدان منفردة كونه يدخل الى التنمية القطرية عناصر دينامية جديدة في مجالات لموارد والسوق مقابل الزيادة الهائلة التي يمكن أن يضيفها العمل العربي المشترك الى الموارد والى التطلعات القومية المشتركة ويرجح هذا المشهد تغليب بعض عناصر الحد من المشهد السابق القائم على انشاء منطقة التجارة الحرة

العربيـة الكبـرى، ويسـتغرق فـي تـأثير منظمـة التجـارة وقواعـدها علـى ممكنات المشهد التفاوُلي.

اتفاقيات الجات وأثرها المحتمل على منطقة التجارة الحرة العربية

نصَّت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية في المادة ٢٤ على السماح بقيام الاتفاقيات والتكتلات الإقليمية بين الدول الأعضاء بالجات، ومن المعروف أن هذه النوعية من الاتفاقيات أو التكتلات قد تنطوي على نوع من التمييز في المعاملة يكون لصالح الدول الأعضاء في هذه الاتفاقيات أو التكتلات، وضد مصالح الدول غير الأعضاء، وخاصة في مجال التعريفة الجمركية المفروضة على الواردات، ولتعارض ذلك مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية المنصوص عليها في اتفاقية الجات، ونصت المادة السابق الإشارة إليها على أن هذا التمييز يكون مسموحًا به فقط في حالة الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تؤدي إلى الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية على التجارة المتداولة بين الدول الأعضاء في هذه الاتفاقيات، ووضعت شرطًا يتطلب وضع جدول زمني لتوقيتات الوصول إلى الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وألا يقل التبادل التجاري في المنطقة عن ٨٠% من إجمالي التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بها وقد وضعت اتفاقية الجات هذه القواعد لتنظيم قيام التكتلات والاتفاقيات الإقليمية لعدة

أسباب منها: - أن هذه الاتفاقيات الإقليمية قد تساعد على مزيد من التكامل الاقتصادي العالمي، ومزيد من حرية التجارة العالمية، ولذلك يجب تنظيم علاقاتها بالإطار العالمي العام لتحرير التجارة- العمل على ضمان ألا تكون التعريفة الجمركية الخارجية لدول الاتفاقية الإقليمية أو التكتل الإقليمي إزاء العالم الخارجي أعلى مما كانت عليه قبل قيام هذه الاتفاقية أو التكتل، والملاحظ أن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية يتضمن التزامات تذهب إلى أبعد مما تذهب إليه اتفاقيات الجات، ولذلك فإن اتفاقيات الجات ترتبط مع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية بعلاقة تكاملية وقد طالبت منظمة التجارة العالمية الدول الأعضاء الذين يشتركون في مثل هذه الاتفاقيات بالقيام بإخطارها بذلك، وتزويدها بالمعلومات التي تساعدها على التحقق من عدم مخالفة شروط عمل هذه الاتفاقيات، وعلى المستوى العالمي.. زاد عدد هذه الاتفاقيات عن ١١٠ اتفاقيات وتكتلات إقليمية، قدم منها حوالي ٤٥ اتفاقية لبحثها وإقرارها، وقد قامت مصر عام ١٩٦٥ بتقديم الوثائق المتعلقة بالسوق العربية المشتركة إلى سكرتارية الجات، وبعد دراسة هذه الوثائق من اللجنة التحضيرية بالجات اعترفت الجات بالسوق العربية المشتركة من حيث المبدأ وفي ظل العولمة تزداد المسألة صعوبة ، إذ إن تهافت البلدان العربية في الدخول في إطار الاتفاقيات التي تضمنتها قواعد منظمة

التجارة العالمية قد قلل من الأهمية التي كان من الممكن أن تحظى بها القدرات الاقتصادية العربية خاصة في البلدان النفطية ، مما أصاب هذه البلدان خيبة أمل كبيرة ، فالحرص الدائم للدول الصناعية المتقدمة في أبقاء سطوتها على الموارد النفطية وأسعارها ، دفعها ، كما هو جرى عليه الحال في اتفاقية الجات القديمة ، إلى عدم مخاطبة النفط الخام بصورة صريحة ضمن بنود الاتفاقية الجديدة ، حيث فرضت المادة (XI جات) قيود كمية على التجارة مع بعض الاستثناءات ، وهي تحظر على العضو في أن يستمر بفرضه قيود على الاستيرادات والصادرات ، أو بيع بقصد التصدير، سواء اتخذت القيود المحظورة شكل الحصص أو تراخيص الاستيراد والتصدير أو أية تدابير أخرى ، وحتى بالنسبة لما يباح من قيود كمية ، فإن الجات تلزم العضو بعدم التمييز عند تطبيق تلك القيود المباحة وإن يتم توزيع التجارة بنمط يقترب قدر الإمكان من النمط الذي كان يمكن أن يحدث لو لم يكن هناك موانع أو قيود وعلى الرغم من أن الفقرة g من المادة (XX جات) تتضمن منح الاستثناءات التي تجيز فرض بعض القيود الكمية ، فإنها قد تضمنت استثناءً يمكن أن ينطبق على تجارة مادة النفط الخام ، بذريعة أن القيود المفروضة عليه هي وسيلة لإعاقة التجارة الدولية ، ولم تأخذ بعين الاعتبار التدابير اللازمة لصيانة هذا المورد الناضب ولاشك إن للتحرير مزايا عديدة،

ينبغي على البلدان العربية كغيرها من بلدان العالم الثالث أن تسعى لجنيها من خلال السياسات التجارية المتبعة ويلاحظ في هذا الصدد سعي العديد من الدول العربية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتسعى دول أخرى إلى اكتساب العضوية الدائمة والمفارقة التي نسجلها هنا إن الدول العربية الأعضاء في المنظمة لم تنتفع من المزايا القانونية التي توفرها المنظمة خاصة في مجال فض النزاعات بينها وبين الدول الأخرى، فلم تحاول الدول العربية التي تضررت من السلوك التجاري للشركات الأوروبية والأمريكية أن تقدم شكوى للمنظمة لاعتبارات مالية واقتصادية تحول عمليا دون استفادة الدول العربية من نظام فض النزاعات فضلا عن المخاوف المتعلقة بإغضاب الشركاء التجاريين.

وبالنسبة للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية يلاحظ أنه سعى إلى الاستفادة من المبدأ الوارد في الفصل الرابع من اتفاقية الجات، والخاص بالدول النامية وبالتكتلات الإقليمية والذي يمنح فترة عشر سنوات قابلة للتمديد إلى ١٢ سنة لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الإقليمي، كما أن البرنامج اعتمد نفس الأسس الفنية المتبعة في منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية، ومعالجة حالات الدعم والخلل في موازين المدفوعات ومكافحة الإغراق، وكذلك اعتمد البرنامج الأحكام التي جاءت في اتفاقية منظمة التجارة العالمية

والخاصة بقواعد المنشأ والمواصفات القياسية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ومبدأ الوضوح وتبادل المعلومات الخاصة بالتبادل التجاري، ولكن يلاحظ أن المبدأ الأول من البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية، والخاص بتطبيق المعاملة الوطنية على السلع المنتجة ضمن المنطقة الحرة فقط يتناقض مع اتفاقية الجات، كما أن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية ينقصه الدليل الاسترشادي لإزالة القيود غير الجمركية على السلع العربية المتبادلة في إطار تنافسية القطاعات الاقتصادية (الصناعة والزراعة) ومع ذلك لا يعني ذلك إن نتائج جولة أورجواي ستكون سلبية على الأقطار العربية، فمن المحتمل أن تحصل الاقتصادات العربية على بعض المنافع، إلا إنه يشار أيضاً إلى إن إمكانية حدوث آثار سلبية بالنسبة لعدد كبير من الأقطار العربية هو أكثر رجحانا فالايجابيات لا تعدو أن تكون فرصا محتملة يعتمد تحققها على جملة من الفروض معظمها يرتبط بسلوك الدول المتقدمة، إذ من الممكن أن يقلل تحرير التجارة من الميزات النسبية التي تتمتع بها وتنتفع بها هذه البلدان، حتى وإن كان محدودا في عدد قليل من السلع كالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس كما قد تتضرر البلدان المستوردة للأغذية من ارتفاع أسعار الأغذية في السوق الناجم عن تحرير التجارة. كما أن المؤشرات المستقبلية لأسعار المواد

الخام، وحتى السلع الصناعية التقليدية تتجه إلى الانخفاض، بينما أسعار الخدمات الفنية والتقنية تتجه إلى الارتفاع، وحتى لو سلمنا بحصول بعض الارتفاعات، فإنها ستظل في الأسعار الاسمية لا الأسعار الحقيقية للمجموعة الأولى من جهة أخرى فان العولمة وإجراءات التحرير ستقود حتما إلى تفكيك أساليب الحماية الاقتصادية تجاه المنتجات المستوردة الخاضعة لأحكام الجات وقوانين منظمة التجارة العالمية، وهو ما يعني أن تتأثر الدولة في الوطن العربي سلبا بتدني قدرتها على التأثير في اقتصادها يضاف لذلك فان الانضمام إلى منظمة التجارة يعني تعميم شروطها ومبادئها، فعلى سبيل المثال،يمنح شرط الدولة الأولى بالرعاية الأجانب المعاملة نفسها الممنوحة للمواطنين من حيث شروط الاستثمار والتجارة، ويتم تحويل القيود غير الجمركية إلى قيود جمركية مع تخفيض الأخيرة باتجاه إلغائها نهائيا الأمر الذي سيعني حتما زيادة حدة المنافسة الدولية للإنتاج المحلي العربي، في ظل عدم التكافؤ بين الأقطار العربية النامية والأقطار المتقدمة التي تهيمن على المنظمة وسيؤدي إلغاء الشرط المذكور إلى فقدان الدول العربية للعديد من أسواق التصدير الأجنبية ويشير الخبراء إلى جملة من الآثار الاقتصادية المتوقعة بالنسبة للاقتصادات العربية في ظـل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية ويؤكد أن الاحتمالات تبدو ضئيلة لحدوث زيادة ضخمة في الصادرات

نتيجة تحرير التجارة في ظل السياسات الراهنة في معظم الدول العربية ربما باستثناء النفط والبتروكيماويات وبعض الخضراوات والفواكه وتبدو قوية لزيادة الواردات نتيجة ارتفاع فاتورة الغذاء المستورد، ونتيجة ارتفاع كلفة استيراد التقانة والمنتجات المرتبطة بملكية فكرية، وكذلك نتيجة تخفيف قيود الاستيراد أو إزالتها على المشروعات الأجنبية العاملة في الدول العربية، فضلا عن زيادة الواردات من السلع الصناعية، على الأقل بالنسبة إلى الدول غير الخليجية. ومعنى ذلك أن الكثير من الدول العربية سوف يتعين عليه مواجهة أعباء مدفوعات دولية اكبر، وربما عجوزات أكبر في موازين المدفوعات ولا يقف الأمر عند هذا الحد فمن الممكن أن تواجه بعض الدول العربية مشكلات مالية بسبب فقدان جانب من الموارد المالية التي كانت تأتيها من التعريفات الجمركية المرتفعة، والتي ستضطر إلى تخفيفها بموجب قبولها الاتفاقات الجديدة للتجارة الدولية.

على المدى القصير، يرجح أن تكون الآثار الاقتصادية للتحرير التجاري سلبية على الاقتصادات العربية، فأكثر من نصف الدول العربية تعتمد على تصدير المواد الأولية (النفط بالذات) واستيراد الغذاء، ولا تلعب الصادرات ذات التقنية المرتفعة إلا دورا محدوداً في بنية صادراتها لذا فالمتوقع أن تؤدي سيادة اتفاقية أوروغواي إلى زيادة الأعباء على

موازين المدفوعات للأقطار العربية والمتأتية من الغذاء، عليه فالفجوة الغذائية ستتسع في ظل اتفاقية أوروجواي إضافة إلى خضوع الاقتصادات العربية لأحكامها ومن جهة ثانية، من المتوقع أن يؤدي إلغاء اتفاقات التجارة التفضيلية المبرمة بين بلدان عربية والاتحاد الأوروبي إلى إحداث تأثيرات سلبية على حجم الصادرات من هذه البلدان بالأخص مصر والأردن ولبنان وسوريا والمغرب وأخيراً، فان المزايا التي كانت تحققها كل من هذه الدول من خلال صادرات الدول الأولى بالرعاية مع الاتحاد الأوروبي سوف تتراجع لصالح تفضيل دول أوروبا الشرقية وهذه أمور ستلقي بظلالها على مستقبل التجارة العربية في إطار الجات ومنظمة التجارة العالمية.

إن ارتباط الأقطار العربية بالاقتصاد العالمي خاصة المتقدم منه في أوروبا والولايات المتحدة واليابان والى حد ما الاقتصادات الصناعية الجديدة الآسيوية وثيق جدا خاصة في قطاعات التجارة الخارجية والنفط والصناعة والتقنية وهذا الارتباط الوثيق سوف يعرضها بشكل شديد لتأثيرات العولمة وذلك باتجاه تفاقم تبعيتها لتلك الاقتصادات والحد من مقدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية بشكل انفرادي وبشكل عام سيأتي الأثر الأكبر على الاقتصادات العربية من خلال تطبيق أحكام النظام الجديد للتجارة العالمية.

ولعل أخطر ما يترتب على العولمة في المدى القصير إنما ينتج عن قيام الدول العربية كل منها على انفراد بمواجهة مشاكل الانضمام لاتفاقية الجات فوقوفها فرادى في مواجهة المنافسة الأجنبية الناتجة عن تحرير التجارة سيعرضها لمخاطر جمة بسبب صغر حجم اقتصاداتها وضعف قوة المنافسة لديها وضآلة كفاءتها الإنتاجية ومحدودية أسواقها الداخلية والخارجية معا، وضآلة صادراتها حجما ونوعا عليه فإن مجابهة النظام العالمي الراهن وتيار العولمة وتحقيق أكبر قدر من المنافع في إطاره تحتاج إلى جهود تتجاوز الدول العربية منفردة أو حتى مثناه وعلى الرغم من إن الآثار الكلية للعولمة في الوطن العربي تبدو سلبية،إلا إن تحديد الأثر النهائي يتوقف على عنصرين، الأول، هو إرادة القوى الدافعة للعولمة؛ والثاني هو مدى قدرة الأقطار العربية على التعامل مع تلك الآثار، وبالتحديد مدى قدرتها على صياغة مشروع وطني وجماعي يتقاطع مع العولمة ولكنه لا يندمج فيها وبافتراض استمرار الضغوط الأمريكية على أوبك وجلهم من العرب، فان وضع السوق النفطية سيكون انعكاسا لحالة أوبك، والعكس يمكن أن يكون صحيحا، فالسيناريوهات عديدة والنتائج المحتملة لكل منها مختلفة بحصتها وبدخول الدول من خارج أوبك على خط اغتنام الفرص والاستفادة من الطلب الزائد على الطاقة، والذي سيحول السوق النفطية

إلى ساحة صراع سيكون معلنا وواضحا بالتأكيد وأما السؤال عن مستقبل سيطرة الأوبك على سوق النفط سيكون بالغ التعقيد، ولكن وضع الدول خارج أوبك لن يكون بأفضل حال من وضع الدول الأعضاء فيها، ولا سيما على المدى الطويل.

الاخفاق العربي ينطلق هذا المشهد من رسم صورة متشائمة للتجارة العربية من خلال تفعيل عوامل الكبح وهي على وجه التحديد تندرج في المحددات وقيود التجارة العربية ومن بينها القيود التي يفرضها الآخر ، هي تأثير التكتلات التجارية ذات الصلة بمنطقة عمل التجارة الحرة العربية الكبرى، إذ ان تعدد الاتفاقات الإقليمية والدولية في ظل غياب إستراتيجية عربية موحدة تجاهها قد يخلق مزيداً من التعقيدات تفقد منطقة التجارة الحرة العربية القدرة على خلق كيان اقتصادي له ثقله في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى ، ذلك أن فتح الأسواق القومية يصطدم بالتوجه العالمي الجديد نحو إعادة تكتل أسواق العالم في ظل ترتيبات إقليمية جديدة.

أهم المصادر والمراجع:

١-تقنيات البنوك -الطاهر الأطرش.

٢-العمليات المصرفية والسوق المالية -أنطوان الناشف، خليل الهندي.

٣-الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك -زياد رمضان محفوظ جودة.

٤-إدارة الأعمال الدولية - شوقي ناجي جواد.

٥- الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة -طلعت أسعد عبد الحميد.

٦- الوجيز في البنوك التجارية -عبد الحق بوعتروس.

٧-البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها-عبد المطلب عبد الحميد.

٨-التبادل التجاري -عبد العزيز عبد الرحيم سليمان.

٩-النظام المصرفي ومشاكل تمويل التجارة الخارجية- آسية موساوي.

١٠- الأسواق المالية الناشئة - لمياء قاسم شاوش.

١١- الثالوث المدمر – أسامة عبد الرحمن.